

أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية دراسة حالة : الهند Importance of Global Value Chain Services in Promoting Manufacturing for Developing Countries Case study: India

جرمون سعاد¹، بوشول السعيد²، جديدي سميحة³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، djermoun-souad@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، Said.bouchoul@gmail.com

³ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، djedidi-samiha@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/11/23

تاريخ الاستلام: 2018/03/31

ملخص:

تناولت الدراسة أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية بتناول خدمات التصنيع و الهند كدراسة حالة عبر التركيز على مشاركتها في سلاسل القيمة من خلال قطاعي الخدمات و التصنيع و رؤية 2030 التي تبرز خطط الحكومة المستقبلية و الدور الفعال الذي تقوده خدمات التصنيع لتحقيق مساعي تلك الرؤية ، كما توصلت الدراسة إلى الدور المتكامل للتصنيع في رؤية الحكومة 2030 والتنمية الوطنية التي تستند إلى أربع ركائز رئيسية من بينها البنية التحتية الجديدة و ذلك بتطوير الممرات الصناعية وبناء المدن الذكية مع أحدث التقنيات والاتصالات عالية السرعة، ودعم أنشطة الابتكار والبحث... إلخ .

كلمات مفتاحية: سلاسل القيمة العالمية ، خدمات التصنيع ، رؤية 2030 للهند .

تصنيف JEL : L52 ، L24 ، O14 ، F23 .

Abstract:

The study examined the importance of global value chain services in enhancing industrialization of developing countries by addressing manufacturing services and India as a case study by focusing on their participation in value chains through the services and manufacturing sectors and Vision 2030 that highlights future government plans and the effective role of manufacturing services in achieving those endeavors. The study also highlighted the integrated role of manufacturing in the vision of government 2030 and the national development which is based on four main pillars, including the new infrastructure by developing industrial corridors and building smart cities with the latest technologies and high-speed communications. M. Innovation and research activities ... etc.

Keywords: Global Value Chains, Servicification , Vision 2030 for India.

Jel Classification Codes: L52 ، L24 ، O14 ، F23.

Résumé:

L'étude a examiné l'importance des services mondiaux des chaînes de valeur dans le renforcement de l'industrialisation des pays en développement en abordant les services manufacturiers et l'Inde en se concentrant sur leur participation aux chaînes de valeur par le biais des secteurs des services et de la fabrication. L'étude a également mis en évidence le rôle intégré de l'industrie manufacturière dans la vision du gouvernement à l'horizon 2030 et le développement national, qui repose sur quatre grands piliers, notamment la nouvelle infrastructure consistant à développer des corridors industriels et à construire des villes intelligentes dotées des dernières technologies et des communications à haut débit. M. Innovation et activités de recherche ... etc.

Mots-clés: Chaînes de valeur mondiales, services de fabrication, Vision 2030 pour l'Inde.

Codes de classification de Jel: L52 ، L24 ، O14 ، F23 .

1. المقدمة :

قد شهد نمط التجارة العالمية تحولات ملحوظة في الآونة الأخيرة، ونتيجة لقوى العولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح إنتاج السلع وتزايد الخدمات ينطوي الآن على مزيج من السلع والخدمات والمدخلات الوسيطة ، التي يتم الحصول عليها من مصادر عالمية وقد أدى هذا "التجزؤ" في الإنتاج في مهام السلع والخدمات إلى خلق سلاسل القيمة العالمية ، حيث تعد سلاسل القيمة العالمية جوهر التطور الحاصل الآن في العديد من البلدان النامية ، حيث يتم تصنيع الأجزاء والمكونات التي تشكّل المنتج النهائي في بلدان مختلفة حول العالم وكثير منها بلدان نامية. وجرى الاهتمام بقطاعات عديدة في سلاسل القيمة العالمية من بينها الخدمات و التصنيع حيث ظهر مصطلح جديد يتجمع بينهما في إطار خدمات سلاسل القيمة العالمية إلا وهو خدمات التصنيع " Servicifcation " وكانت في رواج منذ عام 2010 بعد العمل الرائد على دور الخدمات في التصنيع من قبل مجلس التجارة السويدية

✓ إشكالية الدراسة: من خلال هذه الدراسة سنحاول تحليل أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز قطاع التصنيع للدول النامية ، وعلى ذلك فإن الدراسة ستحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

إلى أي مدى تُساهم خدمات سلاسل القيمة العالمية في تنشيط قطاع التصنيع في الدول النامية؟

✓ حدود الدراسة: تنوعت الفترة الخاصة بالبحث حيث كان دراسة الأداء الاقتصادي حديثا أي يخص السنة المالية 2016 . 2017 ، أما عن المشاركة في سلاسل القيمة فكانت في الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2011. وقد تم اختيار سنة البداية من سنة 1995 كون مشروع قياس التجارة بالقيمة المضافة الذي أطلقته كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة العالمية للتجارة بتأسيس قاعدة بيانات المبادلات الدولية في إطار سلاسل القيمة انطلاقا من سنة 1995، كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة يصدر كل خمس سنوات مرة الصادر عن نفس المنظمة و آخر احصائيات صدرت سنة 2011، أما مكانيا فقد تناولنا الهند .

✓ أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة تفعيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر قطاع الخدمات كاستراتيجية تنموية هامة تسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الأهمية البالغة لخدمات سلاسل القيمة العالمية على تنشيط التصنيع .

✓ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بخدمات التصنيع لسلاسل القيمة العالمية باعتباره مصطلح جديد ، و تحليل دور خدمات سلاسل القيمة العالمية في تنشيط قطاع التصنيع للبلدان النامية عبر تناول الهند كدراسة حالة لتستخلص باقي الدول بعض الدروس التي تخدم اقتصادها بالدرجة الأولى

✓ منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض «الأدبيات النظرية» المتعلقة بالمفاهيم النظرية المرتبطة بخدمات التصنيع لسلاسل القيمة العالمية ، الى جانب المنهج التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بالاعتماد على الهند كدراسة حالة .

أولا: أدبيات نظرية وتطبيقية حول خدمات التصنيع لسلاسل القيمة العالمية :

يشتمل هذا الجزء على أهم الأدبيات النظرية التي تخص الدراسة ابتداء بمفهوم سلاسل القيمة العالمية ثم التطرق لخدمات التصنيع في سلاسل القيمة العالمية ، يليه دور الخدمات في أنشطة التصنيع لسلاسل القيمة العالمية .

1. الأدبيات النظرية حول خدمات التصنيع في سلاسل القيمة العالمية

1.1. مفهوم سلاسل القيمة العالمية :

قدم مفهوم سلسلة القيمة في البداية من قبل البروفيسور Michael Porter في كتابه " The Competitive Advantage " في عام 1985، وأشار إلى أن الأنشطة داخل المنظمة تضيف قيمة إلى الخدمة والمنتجات التي تنتجها المنظمة، وينبغي تشغيل جميع هذه الأنشطة على المستوى الأمثل إذ يمكن للمنظمة الحصول على أي ميزة تنافسية حقيقية. وتشمل أنشطة إنشاء

سلاسل القيمة هذه جميعها عناصر مثل الخدمات اللوجستية والعمليات والتسويق والمبيعات (Hongni Zhang, 2010,p179) ويميز Porter بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم (Heba Elsayed Tolba,2015), p3):

■ الأنشطة الأساسية: هي المعنية مباشرة بإنشاء أو تسليم منتج أو خدمة، ويمكن تجميعها إلى خمسة مجالات رئيسية هي: الخدمات اللوجستية الواردة والعمليات واللوجستيات الصادرة والتسويق والمبيعات، ويرتبط كل نشاط من هذه الأنشطة الرئيسية بأنشطة الدعم التي تساعد وتحسن فعاليتها أو كفاءتها؛

■ أنشطة الدعم: المشتريات، وتطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث والتطوير)، والموارد البشرية، والبنية التحتية (نظم التخطيط والتمويل والجودة وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك).

كما عرف Gereffi & Korzeniewicz سنة 1994 سلسلة القيمة العالمية بأنها مجموعة من الشبكات التنظيمية حول سلعة أو منتج، تربط بين الشركات والبلدان في الاقتصاد العالمي (E. Armando et al, (2016), p39).
الشكل رقم (01): رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر



Source : André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, (2010) , *La PME algérienne et le défi de l'internationalisation*, l'harmattan, France, p 355.

2.1. خدمات التصنيع في سلاسل القيمة العالمية :

الأدب حول خدمات التصنيع يجد مصدره في عمل Theodore Levitt (1972). وكان استنتاجه المهم هو: "لا توجد هناك مثل هذه الخدمات الخدمية، ولا توجد سوى صناعات تكون مكونات الخدمة فيها أكبر أو أقل من غيرها من الصناعات". وينبغي التأكيد على أن Levitt كتب هذا في عام 1972، وقد تم التشكيك بالفعل في الخدمات قبل توسيع سلاسل القيمة العالمية. لكن في التقرير الذي أعده Miroudot, S. و C. Cadestin (2017)، يشير أن إلى الأهمية المتزايدة للخدمات في أنشطة التصنيع وحقيقة صعوبة التمييز السلع من الخدمات. وتشمل هذه الظاهرة (Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), p9):

- ✓ الزيادة في استخدام مدخلات الخدمات المقاسة في جداول المدخلات والمخرجات أو استخدامات العرض في الحسابات القومية إلى حصة أعلى من القيمة المضافة الناشئة في صناعات الخدمات؛
- ✓ التحول نحو أنشطة الخدمات داخل شركات التصنيع ذات الموارد الأقل المخصصة للصناعات التحويلية الأساسية أنشطة التجميع والمزيد من المهن المتعلقة بدعم وظائف الخدمة مثل البحث و التطوير والتصميم والتوزيع والخدمات اللوجستية، التسويق، المبيعات، خدمات ما بعد البيع، تكنولوجيا المعلومات، المكتب الخلفي والإدارة؛
- ✓ التقارب بين السلع والخدمات، المباعرة مجتمعة من قبل شركات التصنيع التي تباع بشكل متزايد خدمات لإضافة المزيد من القيمة.

الشكل رقم (02): ماذا تعني خدمات التصنيع من التصنيع ؟



Source : Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), “Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities”, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing , Paris, p8, <http://dx.doi.org/10.1787/465f0d8b-en> .

كلمة "Servicification" أي خدمات التصنيع كانت في رواج منذ عام 2010، بعد العمل الرائد على دور الخدمات في التصنيع من قبل مجلس التجارة السويدية ، وهذا ينفي الاستيلاء على الاستخدام المكثف للخدمات التي اتبعت تفتيت الإنتاج على الصعيدين المحلي والدولي. وعلى الرغم من صياغته فيما يتعلق بالاستخدام الأكبر للخدمات المرتبطة بالتصنيع، فإنه يمكن تطبيقه أيضا على سلاسل القيمة التي تشمل الخدمات باعتبارها ناتجها الإجمالي. ومع تكثيف التخصص في الإنتاج الدولي، كان هناك ميل ملحوظ إلى انخفاض عملية الإنتاج التي يتعين القيام بها داخليا. بالتالي إن الاعتماد على الموردين الخارجيين قد تصاعد، سواء كانوا في الخارج أو المنتجين المحليين، وما إذا كانوا جزءا من التكتلات أو الموردين المستقلين تماما. وقد أدى هذا التجزؤ في الإنتاج إلى زيادة الطلب على الخدمات بجميع أنواعها، في جميع مراحل عمليات الإنتاج. ويعتبر الطلب على الخدمات في مجال الإنتاج والخدمات المتصلة بالاستهلاك حقيبة مختلطة. وبعضها عبارة عن أنشطة ذات تقنية عالية وأنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مثل تصميم وتصنيع الآلات والمعدات والإعلانات والتسويق والبيع. بينما يضيف آخرون قيمة أقل،

مثل خدمات التنظيف في مرافق الإنتاج والتعبئة والتغليف، على الرغم من أنه يمكن أن يوسع كثيرا فرص العمل الرسمية. وقد صاحب الطلب المتزايد على الخدمات على جانب العرض زيادة الطلب على الخدمات في سلة الاستهلاك المرافقة لنمو

الدخل. وقد أتاحت زيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بإنتاج نوع من سلاسل القيمة وزيادة الدخل وخلق فرص جديدة لكي تشارك البلدان النامية في سلاسل القيمة وربما تقوم بتحسين مساهمتها القيمة. ومع ذلك، فإن التنبيه الهام هنا هو أن عددا من الخدمات الجانبية للطلب المتعلقة بوظائف مثل الدعاية والتسويق والتجزئة يمكن أن تكون في بعض الحالات موقعا محددًا، وبالتالي فإن الفرصة لإضافة قيمة محليا والترقية سوف تعتمد على مكان السوق. والمصدر الثاني الذي يحتمل أن يثير القلق هو أن القيمة المضافة التي يقدمها الموردون المحليون تقتصر على انخفاض المهارات، وانخفاض قيمة الإنتاج. وقد يحدث ذلك إما بسبب منع مقدمي الخدمات المحليين من رفع مستوى عملياتهم أو عدم قدرتهم على القيام بذلك (Patrick Low, (2016), p1-2).

3.1 دور الخدمات في أنشطة التصنيع لسلاسل القيمة العالمية :

يتظاهر لنا أحيانا انه ليس من الصعب تقدير مدى تأثير الخدمات على الصناعة التحويلية ، ويمكن لأي شركة أن تشهد على أهمية الحصول على الخدمات المالية للعمليات التجارية والتوسع أو كيف تؤدي خدمات النقل غير الفعالة إلى عرقلة سلاسل القيمة. ولأن الخدمات غير مرئية، فإنه ليس من السهل تحديد أو فهم مدى أهميتها.

والمثال الذي يسلط الضوء على قيمة الخدمات في التصنيع هو حالة السيارات الحديثة. مع ميزات متطورة مثل الاتصال باستمرار ، فقد لوحظ أن "واحدة من أكبر التغييرات في صناعة السيارات في السنوات الأخيرة بسيطة. هذه ليست "شركات السيارات" أي أطول-- انها شركات البرمجيات.

وفقا ل Bryson (2010)، تتشابه الخدمات ضمن عمليات الإنتاج لشركات التصنيع، ولكن في مراحل الإنتاج المختلفة. ويصف عملية الإنتاج بأنها تتكون من عدد من العناصر: الصناعة أو التصنيع، وتوفير الخدمات التي تدعم التصنيع، والخدمات التي تستهدف العملاء، وتوفير الخدمات النقية. ويمكن تجميع الخدمات المشاركة في عملية التصنيع في فئتين عريضتين :

- تشمل الخدمات ذات الصلة بإنتاج جميع الخدمات الفنية والتجارية والمهنية أو خدمات المنتجين، أو بعبارة أخرى، مقدمي المدخلات الوسيطة ؛
- تشمل الخدمات المتعلقة بالمنتج التي تكون فيها وظائف الخدمة مباشر وغير مباشر ودعم المستهلكين في شرائها واستخدام المنتج .

1.3.1 الخدمات كروابط في سلسلة القيمة ومدخلات لأنشطة التصنيع :

من آدم سميث إلى نظريات النمو الأخيرة، وكان تقسيم العمل في قلب تفسيرات نمو الإنتاجية. فإن سلاسل القيمة العالمية ليست سوى المستوى التالي في التقسيم الدولي للعمل. فحسب Timmer (2016) أكد أن التباطؤ في نمو الإنتاجية يرتبط أيضا بتباطؤ التجارة والتجزؤ في الإنتاج ، مؤكدا أن هناك علاقة بين النمو والتوسع في سلاسل القيمة العالمية ما زال ملاحظا عندما يتناقص كلاهما. والدور الأول الذي تم تحديده للخدمات في سلسلة القيمة هو الدور الذي تؤديه في الربط بين أنشطة التصنيع عبر البلدان ، من أجل إدارة عمليات الإنتاج التي هي مقسمة جغرافيا ، وبالتالي فإن الشركات تحتاج إلى خدمات مثل النقل، والاتصالات، والخدمات اللوجستية، والمالية، وما إلى ذلك ، وبدون روابط الخدمة هذه لن تكون هناك سلسلة قيمة عالمية. ولكن الخدمات ليست مجرد "الغراء" في سلاسل القيمة العالمية ، فهناك أهمية لخدمات المدخلات التي تتجاوز ربط الأنشطة عبر البلدان. على سبيل المثال، تبدأ أية سلسلة قيمة مع بعض بأنشطة البحث و التطوير والتصميم والهندسة الأنشطة التي هي مدخلات الخدمة عند الاستعانة بمصادر خارجية. في الطرف الآخر في نهاية سلسلة القيمة توجد أيضا خدمات أخرى مثل التسويق والتوزيع في حد ذاتها مراحل إنتاج هامة وليس فقط الروابط في سلسلة القيمة. لذلك يمكن أن تكون وصلات الخدمة ينظر إليها كجزء من فئة أوسع من مدخلات الخدمات التي ليست فقط وظائف دعم للتمكين ولكن أيضا مدخلات هامة في المراحل الرئيسية للإنتاج .

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تجزئة سلسلة القيمة ليس فقط في المصانع ولكن أيضا في المكاتب بحيث أصبحت الخدمات التي لم يتم تداولها في السابق تتداول بحرية عندما انخفضت تكاليف الاتصالات بشكل كبير ، واليوم تغير الخدمات مرة أخرى في عمليات الإنتاج ونماذج الأعمال بمساعدة التكنولوجيات الجديدة و تساعد مختلف الابتكارات على تحسين الخدمات القائمة أو خدمات جديدة، والتي تمكن منتجي الصناعات التحويلية من تحسين عملياتهم، وتحقيق المزيد من الكفاءة، وزيادة التخصيص وتفاعل العملاء . ومع اعتماد هذه التكنولوجيات الجديدة على نطاق أوسع، من المرجح أن يزداد التشدد في التصنيع (Ramonette B. Serafica, 2016,P3).

2.3.1. تقديم الخدمات داخل الشركات الصناعية :

بالإضافة إلى الاستخدام المكثف للمدخلات الخدمية، هناك أيضا خدمة داخل شركات التصنيع التي لديها موارد أكثر تخصص للأنشطة التي يمكن أن ينظر إليها في حالة الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تقوم الشركات بتطوير أنشطتها في مجال البحث والتطوير أو قدرتها على تكنولوجيا المعلومات، وكذلك مجموعة متنوعة من خدمات الدعم التي يمكن أن تساعد على أن تصبح أكثر كفاءة في التصدير ، لذلك من الصعب تقييم الخدمات داخل شركات التصنيع ، فمن المهم النظر في الخدمات المقدمة داخليا لإجراء تقييم كامل لأثر الخدمات على التجارة وخلق القيمة، خاصة مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن إمكانية المقارنة من خدمات الاستعانة بمصادر خارجية عبر البلدان قد تتأثر بالاتفاقيات الإحصائية في بناء جداول المدخلات والمخرجات. فعلى سبيل المثال، البلدان التي تجمع بياناتها على مستوى المنشأة ، فإن البلدان التي تكون بياناتها على مستوى المؤسسة لن تبلغ عن مستويات مماثلة من الاستعانة بمصادر خارجية (Ramonette B. Serafica (2016),P8).

3.3.1. الخدمات المجمعة مع البضائع والمباعة من قبل شركات التصنيع :

الخدمات التي يتم تجميعها مع السلع مطلوبة للعميل للاستفادة من المنتج ، على سبيل المثال، يتم تصدير الآلات مع خدمات التركيب والهندسة والصيانة والإصلاح. وهناك عقد تصدير يشمل السلع والخدمات كجزء من نظام متكامل أو حل متكامل. ويواجه هذا النوع من الصادرات تحديا للقواعد التجارية القائمة التي تختلف عموما عن السلع والخدمات. إذا تعذر تقديم الخدمة، فإن العميل لن يشتري السلعة. بعض الخدمات ببساطة "لا غنى عنها"، والخدمات المجمعة مطلوبة إما في نفس الوقت الذي يتم فيه تصدير السلعة (مثل خدمات التركيب) أو في مرحلة لاحقة كجزء من التشغيل العادي للغير (خدمات الصيانة) أو خلل (خدمات إصلاح). وقد لا يكون هناك دائما بديل محلي لهذه الخدمات ويقترح حزمة عموما كحل لتوفير التكاليف للعميل. الفائدة للشركة هو خلق المزيد من القيمة حول المنتج وربما لخلق علاقة مع العملاء التي سوف تستمر على طول دورة حياة المنتج وخارجها (عند بيع منتج جديد لتحل محل واحد سابق) (Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), p10).

جدول رقم (01): تصنيف الخدمات المقدمة من قبل شركات المنتجات

مكملة مع المنتجات		استبدال
التعريف	التمهيد	التكليف
التعريف	الخدمات التي تسهل بيع المنتج أو الاستخدام دون تغيير كبير في وظائف المنتج	الخدمات التي توسع وظائف المنتج أو تساعد العميل على تطوير استخدامات جديدة
أمثلة	<ul style="list-style-type: none"> تمويل الضمان دعم الصيانة التدريب على الاستخدامات الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> التخصيصات التي تخلق ميزات جديدة خاصة بالمستخدم التدريب أو الاستشارات التي تقدم استخدامات جديدة التكامل مع غيرها من المنتجات أو الحلول
		<ul style="list-style-type: none"> خدمات معالجة البيانات بدلا من الإطارات الرئيسية البرمجيات كخدمات بدلا من منتجات البرمجيات

Source : Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), "Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities", op cit, p11.

حسب التصنيف الوارد في الجدول يتم تجميع بعض الخدمات مع السلع إلى "سلسلة" بيع أو استخدام المنتج دون تغيير كبير في وظيفته (تمهيد) في حين تهدف أخرى لتوسيع وظائف المنتج أو مساعدة العملاء لتطوير استخدامات جديدة (التكيف). النوع الثاني ينطوي على المزيد من التفاعلات مع العملاء، ولكن ليس كل الخدمات التي تقدمها شركات المنتجات مكتملة للمنتج الذي تبعه. ويشير المؤلفون Cusumano وآخرون (2015) أيضا أن بعض الخدمات يتم بيعها لتحل محل السلعة التي تم تداولها سابقا، كما هو الحال في حالة البرامج المشتراة كخدمة وليس كمنتج. بعض الشركات أيضا تفضل التحول إلى نموذج الأعمال حيث يستأجر المنتج بدلا من بيعه (على سبيل المثال "Power by the Hour" Rolls Royce خدمة استبدال مبيعات محركات الطائرات). وقد تقرر بعض الشركات أيضا التركيز على الخدمات بدلا من التصنيع لأن نشاطا واحدا يصبح أكثر ربحية من الآخر بمرور الوقت. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك شركة IBM، وهي شركة تحولت بسرعة من التصنيع إلى الخدمات وأعدت اختراع نموذج أعمالها بشكل كامل للحفاظ على القيادة في قطاع التكنولوجيا الفائقة (Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), p11).

2. الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

سننطلق في هذا الجزء إلى استعراض للدراسات السابقة ثم سندرج ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات المدرجة

1.2. دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh (2018): عنونت الدراسة بـ:

Services contribution to value chains : case study of the Egyptian ready-made Garment sector

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الخدمات في قطاع الصناعة التحويلية في مصر، مع التركيز على صناعة الملابس الجاهزة، بدراسة ثلاث حالات لشركات مختلفة متخصصة في صناعة الملابس دون ذكر اسمائهم، عبر توجيه استبيان وتحليل بعض المعلومات وأهم النتائج: أن عدم الكفاءة في تقديم الخدمات قد أثر سلبًا على أداء صناعة الملابس الجاهزة المصرية، وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات التي تقدمها الحكومة سواء بشكل كلي أو جزئي يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للقطاع من حيث الوقت المحدد، والأسعار، واستيفاء مواصفات الجودة، كما تعاني الشركات الموجودة في المحافظات من عدم كفاية البنية التحتية، مما يؤدي إلى تضخيم تكاليف النقل (Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh, 2018).

2.2. دراسة Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo (2017):

جاءت الدراسة تحت عنوان: Services Trade and Global Value Chains، حيث اهتمت بالخدمات في سلاسل القيمة العالمية عبر 6 اجزاء تحتوي دور الخدمات في GVC، الأساليب ومجموعات البيانات المستخدمة حاليًا لقياس هذا الدور، إظهار الأهمية المطلقة والمتنامية للخدمات في GVC والآثار المترتبة على وجود الخدمات في GVC، الأدلة على العوائق التي تحول دون كون الخدمات جزءًا من سلاسل القيمة العالمية، أشكال جديدة من التعاون التنظيمي. فكانت النتائج كالتالي: تبين بعض الأدلة أن نشوء GVC من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يمكن أن يؤثر على قطاعات الإنتاج وبالتالي فإن تحسين الوصول إلى التمويل والاتصالات والنقل وغيرها من الخدمات إما من خلال الإصلاح العام أو إصلاح الاستثمار الأجنبي المباشر، يعزز إنتاجية شركات التصنيع والجوانب الأخرى لأداء شركات المصنوع، كما تعمل بعض السياسات على منع ظهور سلاسل القيمة العالمية ذات الصلة بالخدمات وتشجيعها (Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, 2017).

3.2. دراسة Jason Dedrick وآخرون (2017):

الدراسة كانت ضمن التقرير السنوي للملكية الفكرية سنة 2017، الذي جاء تحت عنوان: رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية، حيث تناول التقرير ثلاث دراسات حالة اخترنا منها دراسة حالة الهواتف الذكية. تنظر الدراسة إلى ثلاث شركات رائدة هي أبل "يفون 9" و سامسونج "جالاكسي إس 7" و هواوي "بي 9"، وفي نماذج الهواتف الذكية التي

تنتجها ، بهدف جمع نظرة ثاقبة عن عوائد رأس المال غير الملموس في الهواتف الذكية ، تقديرا لحصص تحصيل القيمة للشركات الثلاث الرائدة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة الرائدة التي تعمل في ظل علامة تجارية قوية ، وتكون مسؤولة عن قدر كبير من البحث والتطوير وتصميم المنتجات ومواصفاتها ، ولكن تحصل شركة آبل و سامسونج و هواوي على مكونات التكنولوجيا من أطراف أخرى ، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأطراف على نفس القدر من الابتكار والنشاط في إنتاج الأصول غير الملموسة ، وفي حالة آبل يجري تجميع المنتج النهائي من قبل مصنعي التصميم الأصلي أو المصنعين المتعاقدين . أما سامسونج فتنفذ معظم عملية التجميع في مصانعها ، وتستخدم هواوي طريقتي التجميع الداخلي والخارجي ، وتظهر إحصاءات الإيداع المتاحة أن آبل و هواوي و سامسونج تعتمد اعتمادا كبيرا على أشكال الملكية الفكرية ولكن لا يعني ذلك أن كل إيداعاتها تتعلق بالضرورة بالهواتف الذكية ، ومن مجالات التصاميم الصناعية (جانسون ديكرو وآخرون ، 2017)

4.2. دراسة Konishi Yoko (2017) : جاءت الدراسة في مقال بعنوان **Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases** ، تناقش الدراسة دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية ، لمراقبة مساهمة صناعة الخدمات غير المباشرة في الصادرات ونمو الاقتصاد الياباني ، بتناول حالات السياحة الداخلية ، حيث تمّ الاعتماد على العديد من البيانات والمؤشرات من OECD و WIDO ووزارة المالية اليابانية وغيرها من المصادر الموثوقة في جانب من المقارنة والتحليل في سنوات متفرقة من 1995 إلى 2015، ومن اهم النتائج التي خلصت لها أن لتطوير الخدمات والحصول على خدمات عالية الجودة وجذابة وقوية في البلاد يجب أن يتم ربط التصنيع بالخدمات من خلال استخدام التقنيات المتقدمة ، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والشركات اليابانية تعتمد بشكل متزايد على وظائف غير الصناعات التحويلية، مثل المبيعات والتأجير وخدمات ما بعد البيع باعتبارها مصدر رئيسي للقيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية، كما تمثل الطفرة المستمرة في السياحة الداخلية فرصة لجذب الأطراف المحتملة التي يمكن أن تساعد في إنشاء ونمو صناعات جديدة مع الجهود الحكومية (Konishi Yoko, 2017) .

5.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في إطارها النظري حيث ركزت بصفة خاصة عن ابراز أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية عن قطاع التصنيع في الدول النامية ، بخلاف باقي الدراسات التي تناولت بعضها دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية وفي الجانب التطبيقي حاولنا الإلمام بكل جوانب الموضوع من خلال التطرق الأداء الاقتصادي لعينة الدراسة المتمثلة في الهند ، ثم ابراز مشاركة الهند في سلاسل القيمة العالمية من خلال استغلال مؤشرات اقتصادية حديثة كالروابط الأمامية والخلفية باستخدام التحليل القطاعي والقيمة المضافة لقطاع الخدمات من اجمالي الصادرات...إلخ ، مع استغلال الانتقال الاقتصادي للهند حسب رؤية 2030 ، بخلاف باقي الدراسات حيث ركزت دراسة Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh على صناعة الملابس في مصر ، و Konishi Yoko ركزت عن مساهمة صناعة الخدمات غير المباشرة في الصادرات ونمو الاقتصاد الياباني ، بتناول حالات السياحة الداخلية .

ثانيا :دراسة حالة الهند من 1995 إلى 2017

سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة الأداء الاقتصادي للهند في السنة المالية 2016 . 2017 ، بالإضافة إلى ذلك مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية في الفترة 1995 . 2011 مع ابراز دور الخدمات في تعزيز التصنيع وتحقيق التنمية ، ونختم برؤية 2030 للهند بالتركيز على قطاع التصنيع

1. الأداء الاقتصادي للهند

زادت التجارة الخارجية للهند في السنة المالية 2016-2017 ، حيث بلغت صادرات البلد أكثر من 276 مليار دولار أمريكي (+5.3٪) مقابل 262 مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة. أما وارداتها من جهة أخرى فقد انخفضت قليلا لتصل إلى 384

مليار دولار أمريكي (-0.9%) من 388 مليار دولار أمريكي تقريبا في السنة المالية 2015 - 2016. ونتيجة لذلك، انخفض العجز التجاري.

ووفقا للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة الهندية ازداد الطلب على السلع الهندية من شركائها التجاريين الرئيسيين في السنة المالية 2016 - 2017، باستثناء ملحوظ في المملكة المتحدة (-3.0%). وتعزى هذه الزيادة بصفة خاصة في ارتفاع الصادرات إلى القوى الاقتصادية الإقليمية مثل هونغ كونغ (17.1 في المائة) والصين (+13.2 في المائة) وسنغافورة (+24 في المائة). ويمكن للمرء أن يؤكد أيضا على زيادة الصادرات بنسبة 5.8% إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى جانب واردات الهند، سجلت دول مثل الولايات المتحدة (+10.6%) والعراق (+8%) نموا كبيرا في حين سجلت أكبر الخسائر في سويسرا (-10.6%) والاتحاد الأوروبي (-3.5%)، وفيما يتعلق بسلة التجارة الخارجية للهند، فإن السلع الخمسة الأكثر استيرادا هي النفط الخام ومنتجاته (18.1% + 4.3% = 22.4%)، والأحجار الكريمة والمجوهرات (12.8%)، والأجهزة الإلكترونية (9.8%) والآلات (8.9%)، وبالمقارنة مع العام السابق، يمكن ملاحظة انخفاض حاد في الواردات للأحجار الكريمة والمجوهرات (-21.2%)، وكذلك للمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة (-14.5%). أما على صعيد الصادرات، فإن أهم خمس سلع هي الأحجار الكريمة والمجوهرات (17%)، والمنسوجات والمنتجات المرتبطة بها (12.6%)، والمنتجات الكيماوية والمنتجات ذات الصلة (12.1%)، والمنتجات البترولية (11.3%)، والمنتجات الزراعية والمنتجات المرتبطة بها (8.6%) مع زيادة ملحوظة بلغت 14% في استيراد الأحجار الكريمة والمجوهرات (Embassy of Switzerland in India, (2017),p9).

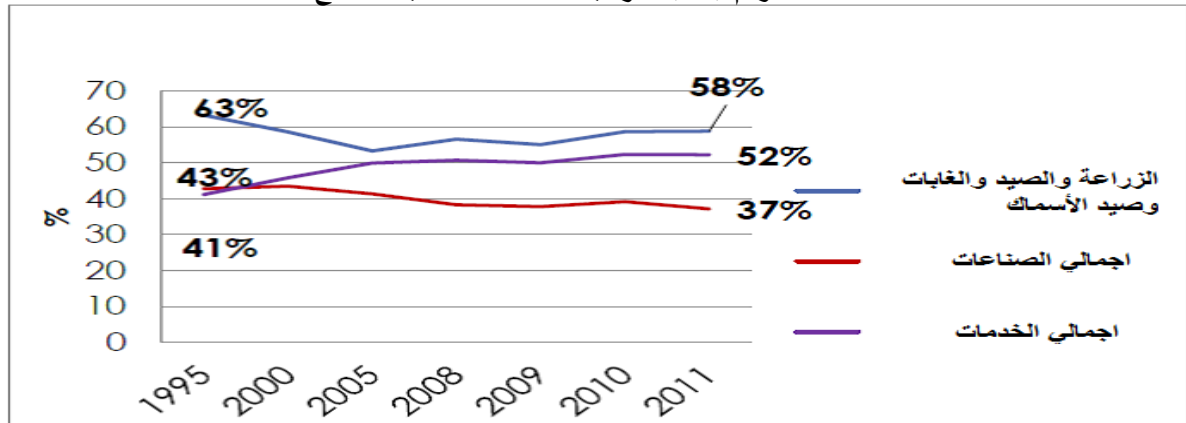
2. مشاركة الهند في سلاسل القيمة العالمية

يمكن لأي بلد أن يرتبط بسلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية والأمامية، ويعرف مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه يمثل نصيب الصادرات التي تشارك عموديا في عملية الإنتاج المجزأة، وطريقة القياس العمودي تكون على حسب التخصص، ويمكن أن تفهم على أنها المحتوى المستورد من الصادرات، المؤشر يقيس قيمة المدخلات المستوردة في الصادرات الإجمالية للدولة، وهي النسبة المئوية من السلع والخدمات المصدرة التي تستخدم المدخلات المستوردة لإنتاج صادرات الدولة الأخرى (oecd, 2018).

1.2. الهند وسلاسل القيمة العالمية: تحليل قطاعي

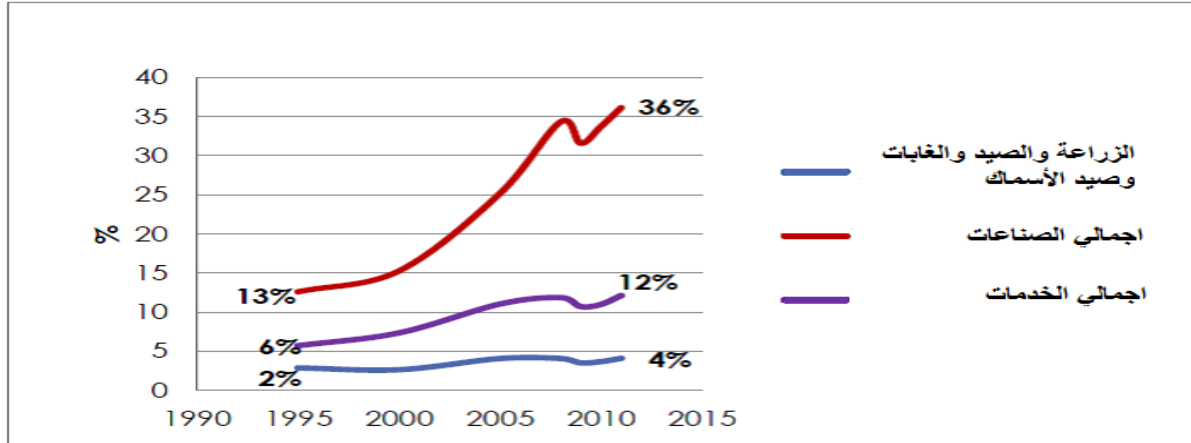
عند احتساب الروابط الأمامية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، لوحظ أن الروابط الأمامية للصناعات التحويلية أي التصنيع انخفضت من 43 في المائة في عام 1995 إلى 37 في المائة في عام 2011*، في حين ارتفعت نسبة الخدمات من 41 في المائة إلى 52 في المائة وفي المقابل، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية في الروابط الخلفية ارتفاعا كبيرا من 13% إلى 36% وتضاعفت حصة الخدمات من 6% إلى 12% (Karishma Banga, (2017),p12).

الشكل رقم (03): الروابط الأمامية حسب القطاع



Source : Karishma Banga, (2017), Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment, CEP,p12.

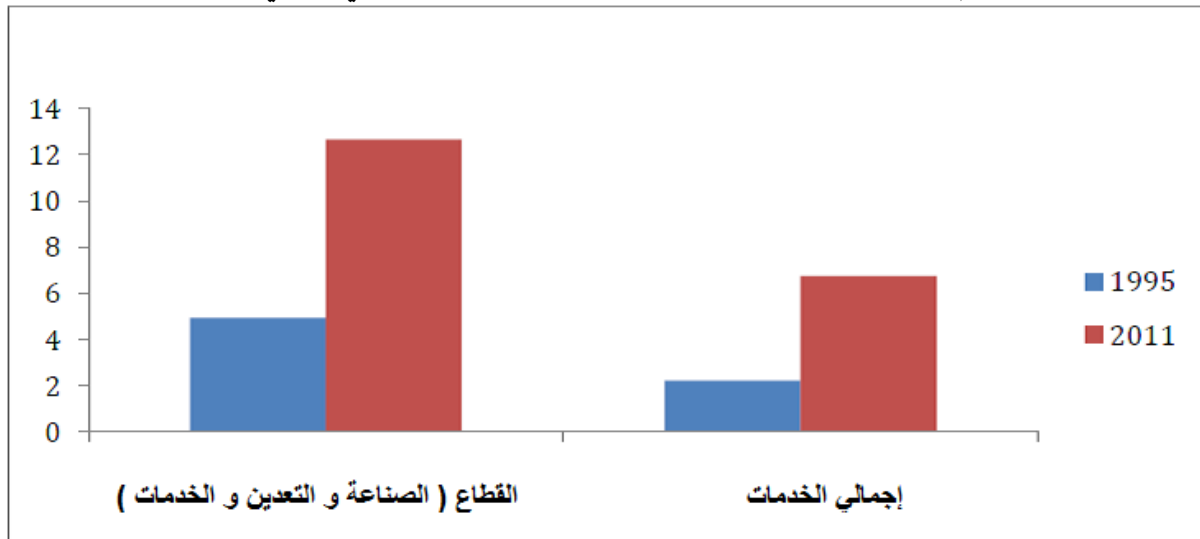
الشكل رقم (04): الروابط الخلفية حسب القطاع



Source : Karishma Banga, (2017) , Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment, CEP,p12.

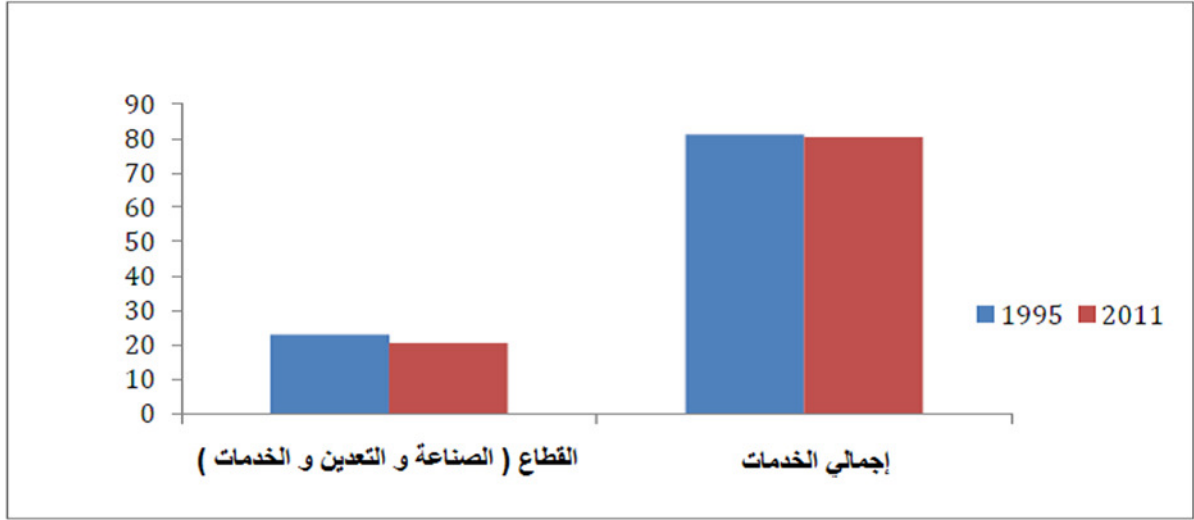
وبتصنيف الزيادة في الروابط الخلفية في الخدمات بين عامي 1995 و 2011، لوحظت زيادات كبيرة خاصة في أنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وأنشطة البحث والتطوير والنقل والتخزين على التوالي (الشكل 04). وعند حساب حصة القيمة المضافة من الخدمات الأجنبية والمحلية في إجمالي الصادرات، تبين أن حصة القيمة المضافة للخدمات الأجنبية من إجمالي الصادرات ارتفعت بنحو 8 نقاط مئوية بالنسبة للصادرات الصناعية و 4.5 نقطة مئوية لصادرات الخدمات (الشكل 05). في المقابل، انخفضت حصة القيمة المضافة للخدمات المحلية قليلا مع مرور الوقت (الشكل 06). (Karishma Banga, (2017),p13(06).

الشكل رقم (05): القيمة المضافة من الخدمات الخارجية كحصة في إجمالي الصادرات



Source : Karishma Banga, (2017) , Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment, CEP,p13.

الشكل رقم (06): القيمة المضافة من قبل الخدمات المحلية في إجمالي الصادرات



Source : Karishma Banga, (2017) , **Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment**, CEP,p13.

- كان محتوى القيمة المضافة الأجنبية للصادرات الهندية 22 في المائة في عام 2009، بعد أن كان 10 في المائة في عام 1995، مما يدل على زيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ؛
- على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الهند لفتح اقتصادها، لا يزال نظامها التجاري والاستثماري مقيدا بالنسبة للبلدان الأخرى التي تشهد مستويات مماثلة من التنمية؛
- في حين أن سوق الخدمات الحيوية الموجهة نحو التصدير في الهند مفتوح نسبيا في عدة قطاعات (الحاسوب والسمعية والبصرية والهندسة)، فإن هناك مجالا واسعا للتحسين في مجالات أخرى بما في ذلك الهياكل الأساسية والخدمات القانونية والنقل الجوي.
- من شأن تنفيذ الهند لكامل التدابير الواردة في اتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية أن يخفض تكاليف التجارة بنسبة تصل إلى 15 في المائة، وأن يسهل المشاركة على نطاق أوسع في سلاسل القيمة العالمية. وتكشف مجموعة البيانات أن محتوى الهند من القيمة المضافة الأجنبية للصادرات بلغ 22٪ في عام 2009) وهو ثاني أعلى قيمة في منطقة بريكس بعد الصين حيث ارتفع من 10٪ في عام 1995، مما يدل على زيادة تفتت الإنتاج والاندماج في سلاسل القيمة العالمية (انظر الشكل). وتشارك الهند بقوة في تصنيع سلاسل القيمة العالمية للمواد الكيميائية والمعدات الكهربائية وغيرها من الصناعات التحويلية، وتظهر مشاركة عالية في قطاعات الخدمات، وخاصة خدمات الأعمال، مدفوعا بشكل رئيسي باستخدام الوساطة الهندية في صادرات البلدان الأخرى. ولكن هناك مجال للقيام به بشكل أفضل. وتتعامل سلاسل القيمة العالمية بشكل خاص مع نوعية الخدمات وكفاءتها. ولدى الهند قطاع خدمات حيوي موجه نحو التصدير، حيث تمثل الخدمات أكثر من 30 في المائة من إجمالي الصادرات وأكثر من نصف الصادرات ذات القيمة المضافة. وهذه الأسهم هي من بين أعلى المعدلات في البلدان التي تتوافر عنها بيانات، وهي مدفوعة أساسا بخدمات الأعمال التجارية وغيرها من الخدمات الحديثة القابلة للتداول، ولا سيما خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يؤدي الانفتاح على الخدمات إلى ضمان وصول الموردين الأجانب إلى الأسواق فحسب، بل يحسن أيضا الأداء والقدرة التنافسية في القطاعات المعنية. ويكشف مؤشر تقييد تجارة الخدمات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن أن الهند لديها سوق مفتوحة نسبيا لخدمات الحاسوب والخدمات السمعية والبصرية والهندسة. وليس من قبيل المصادفة أن هذه هي قطاعات

الخدمات التي تؤدي فيها الهند أداء جيدا في الأسواق الدولية. ولدى الهند أيضا أسواق مفتوحة نسبيا في مجال البناء، والخدمات البحرية والنقل البري (OECD, 2014), p1-2).

2.2. أهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للهند :

الهند هي واحدة من أكبر والأسرع نموا الأسواق الناشئة تقع في القرب مباشرة من "مصنع آسيا". ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن تشهد طفرة صناعية كثيفة العمالة. ومع ذلك، ومنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في أوائل التسعينيات، عانت الهند من أجل تحسين البيئة التنظيمية والتجارية، ولا سيما بالنسبة للأنشطة الكثيفة الاستخدام للعمالة، وبدلا من ذلك قامت بتطوير جيوب من التخصص في مجال التصنيع والخدمات التي تتطلب مهارات وكثافة رأس المال نسبيا القطاعات. ويشير التحليل الجاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترتبط بنتائج إنمائية مرغوب فيها، بما في ذلك زيادة الإنتاجية والتصدير والتطور والتنوع. فالاقتصادات النامية التي تتمتع بأسرع نمو هي المشاركة في سلاسل القيمة ويكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 2٪ فوق المتوسط، ويمكن لمشاركة أوسع من سلاسل القيمة العالمية أن تساعد البلدان على تقليل التفاوت في الأجور بين الأغنياء والفقراء. وتشير النتائج المبكرة من تحليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن مشاركة الهند في سلاسل القيمة الإقليمية هي من بين أدنى المعدلات في العالم النامي. ولجني المزيد من المنافع الاقتصادية من المشاركة في سلاسل القيمة ينبغي للهند أن تتطلع إلى الانخراط في تكامل أوسع وأعمق مع البلدان المجاورة.

وهناك أيضا مجال واسع للتحسين في خدمات البنية التحتية الأساسية. وهي ضرورية لدعم سلاسل القيمة العالمية. النقل بالسكك الحديدية على وجه الخصوص مغلق تماما إلى المشاركة الأجنبية. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه السكك الحديدية في التنمية الصناعية في بلدان كبيرة أخرى، يمكن للهند أن تستفيد كثيرا من ذلك التحرير الجاري في هذا القطاع. وستستفيد الهند استفادة كاملة من انفتاحها النسبي في قطاعات النقل فقط عندما تدعم الهياكل الأساسية بإنشاء خدمات نقل حديثة سواء كانت أجنبية أو محلية.

وتشير أدلة أخرى أيضا إلى أهمية أن تواصل الهند اتخاذ تدابير لتسهيل التجارة كوسيلة للحد من الاختناقات الحدودية وتيسير المشاركة على نطاق أوسع في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من مؤشرات تيسير التجارة تمكن من تقييم الأثر المحتمل للإصلاحات، وتبين أنه إذا نفذت الهند التدابير الواردة في اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية بالكامل فإنه يمكن أن تقلل من تكاليف التداول بنسبة تصل إلى 15٪ (OECD, 2014), p2.

3.2. مكاسب مشاركة الهند والبلدان الأقل نموا في سلاسل القيمة العالمية :

تمتلك الهند القدرة التنافسية لتشكيل سلاسل القيمة العالمية في 35 منتجا يمكن أن تباعها في 50 سوقا. ومن شأن ذلك أن يعزز صادرات الهند بمقدار 23 مليار دولار. وبلغت الصادرات في هذه المنتجات 10.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015، مما يعني أن هناك إمكانية لزيادة صادرات هذه المنتجات بنسبة 112٪، في السوق الأمريكية يمكن زيادة الصادرات الحالية من 7.9 مليار دولار أمريكي إلى 17.5 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها حوالي 120٪، وفي المملكة المتحدة يمكن أن تزيد الصادرات المحتملة بمقدار 3.1 مليار دولار أمريكي من 1.3 مليار دولار أمريكي (بزيادة قدرها 125٪)، وفي الاتحاد الأوروبي يمكن أن تزيد صادرات هذه المنتجات بمقدار 1.2 مليار دولار أمريكي (بزيادة 78٪) عن مجرد 700 مليون دولار أمريكي. ويمكن أيضا ربط عشرين بلدا من أقل البلدان نموا في هذه سلاسل القيمة العالمية التي تتيح الوصول إلى نحو 12 مليار دولار أمريكي إلى هذه البلدان في السوق الهندية. ويمكن لهذه البلدان تصدير 55 من المدخلات الأكثر تنافسا للهند بالمقارنة مع المصادر القائمة. وتشمل هذه البلدان الأقل نموا بن ونيبال والسنغال وملايو وزامبيا وغينيا وكمبوديا ومالي ورواندا وبنغلاديش وموزامبيق وسيراليون وتوغو وغيرها. ويوجد لدى أوغندا الحد الأقصى من إمكانية الوصول إلى الأسواق (2.4 مليار دولار أمريكي) في الهند، تليها تنزانيا (1.9 مليار دولار أمريكي) (Rashmi Banga, 2016), p3.

3. رؤية 2030 في الهند :

1.3. مبادرة "جعل في الهند"

أطلق رئيس الوزراء Narendra Damodardas Modi مبادرة "جعل في الهند" في 25 سبتمبر 2014، بهدف أساسي هو جعل الهند مركزا عالميا للتصنيع، من خلال تشجيع الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية على تصنيع منتجاتها داخل البلاد، وتهدف المبادرة بقيادة إدارة السياسة الصناعية والترويج الصناعي، إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025 من نسبة 16 في المائة الحالية ، كما أدخلت في الهند مبادرات جديدة متعددة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية وتطوير قطاع الصناعات التحويلية. ويستهدف 25 قطاع من قطاعات الاقتصاد التي تتراوح بين السيارات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال التجارية ، وتسعى أيضا إلى تيسير خلق فرص العمل وتشجيع الابتكار وتعزيز تنمية المهارات وحماية الملكية الفكرية . شعار "صنع في الهند" في حد ذاته يعكس الدور المتكامل للتصنيع في رؤية الحكومة والتنمية الوطنية، وتستند المبادرة إلى أربع ركائز هي:

✓ **العمليات الجديدة:** تقوم الحكومة بإدخال العديد من الإصلاحات لإيجاد إمكانيات للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الشركات التجارية، وقد اتخذت بالفعل بعض المبادرات لتخفيف بيئة الأعمال من السياسات والأنظمة التي عفا عليها الزمن، ويتمشى هذا الإصلاح أيضا مع مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" الذي وضعه البنك الدولي لتحسين ترتيب الهند على ذلك ؛

✓ **البنية التحتية الجديدة:** البنية التحتية جزء لا يتجزأ من نمو أي صناعة، وتعتمد الحكومة تطوير الممرات الصناعية وبناء المدن الذكية مع أحدث التقنيات والاتصالات عالية السرعة، ودعم أنشطة الابتكار والبحث ، و انشاء نظام تسجيل سريع وبنية تحتية محسنة لتسجيلات حقوق الملكية الفكرية. وإلى جانب تطوير الهياكل الأساسية، يجري أيضا تناول التدريب للقوى العاملة الماهرة للقطاعات ؛

✓ **قطاعات جديدة:** " جعل في الهند" حددت 25 قطاعا للتعزز مع معلومات مفصلة يجري تقاسمها من خلال بوابة تفاعلية على شبكة الإنترنت كما سمحت الحكومة بالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 100 في المائة في السكك الحديدية وألغت القيود المفروضة على البناء كما زادت مؤخرا سقف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 100٪ في الدفاع والدواء ؛

✓ **عقلية جديدة:** كان ينظر دائما إلى الحكومة في الهند كمنظم وليس مسير، وتعتمد هذه المبادرة تغيير ذلك عن طريق إحداث نقلة نوعية في طريقة تفاعل الحكومة مع مختلف الصناعات، وسوف تركز على العمل كشريك في التنمية الاقتصادية للبلاد جنبا إلى جنب مع قطاع الشركات.

ومنذ إطلاق برنامج "صنع في الهند" في سبتمبر 2014، استقبلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي بلغت 77 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك تدفقات رأس المال السهمي البالغة 56 مليار دولار أمريكي للفترة من أكتوبر 2014 إلى مارس 2016. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 44 في المائة في تدفقات الأسهم الأجنبية المباشرة نفس الفترة المقابلة (article web, 2017) .

2.3. الانتقال الاقتصادي في رؤية 2030 :

كان التحول الاقتصادي في الهند من اقتصاد الكفاف الذي يقوده القطاع الأولي في الخمسينيات إلى مزيج من الاقتصاد الثانوي (29 في المائة) والقطاع الثالث (54 في المائة) من حيث الناتج ثابتا نسبيا. ويتمثل التحدي الأساسي في أن هيكل رزقها

يختلف بشكل خطير عن هيكل إنتاجها الاقتصادي مع 28 في المائة من العاملين في قطاع الخدمات و 12 في المائة فقط في قطاع التصنيع. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قيود هيكلية متعددة: انخفاض الإنتاجية الزراعية وتراجعها، وشروط التجارة المعاكسة؛ ونمو رأس المال البشري، وضعف فرص الحصول على الائتمان والتكنولوجيا ، ويبدو أن التحليل الأخير يشير إلى أن الاختلاف يمكن أن يقلل من خلال مزيج من الهجرة الموسمية والدائمة وتنوع سبل العيش .

والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان مسار التنمية الذي يقوده قطاع الخدمات في الهند يمكن أن يكون مستدام من حيث خدمة الطلب المحلي وتوليد سبل العيش أو مجموعة الاحتياجات الأكثر جذرية من الخيارات التي يتعين النظر فيها. ويمكن أن يساعد ذلك على الحفاظ على حجم كبير نسبيا من نسبة السكان العاملين في المناطق الحضرية "الريفية" على نحو متزايد، ولكن تشارك فيها زيادة الإنتاجية وتنوع سبل العيش .

"ما بعد الصناعة" التي تشمل اللامركزية وإنتاج الطاقة المتجددة القائمة على الشبكة، والوقود الحيوي، والكتلة الحيوية والأغذية ذات القيمة المضافة إنتاج ، 'الخضراء' التصنيع وإدارة خدمات النظم الإيكولوجية (Aromar Revi, Anokhi Parikh, p9, (2010) Gautam Bhan, &) .

3.3. البنية التحتية المادية والخدمات في رؤية 2030 بالهند :

البنية التحتية المستدامة والكفاءة والموزعة جنبا إلى جنب مع الخدمات الميسرة والمنصفة على جميع المستويات في رؤية 2030 للهند تتجسد في (Aromar Revi, Anokhi Parikh & Gautam Bhan, (2010) , p54) :

• توسيع شبكات البنية التحتية ؛

- ✓ توسيع شبكات البنية التحتية لتغطية البلد بأسره، وليس فقط تكثيف البنية التحتية على طول ممرات معينة؛
- ✓ توسيع شبكة السكك الحديدية لزيادة النسبة المئوية للسكك الحديدية في كل من الشحن وحركة المسافرين؛
- ✓ توسيع شبكة الطرق السريعة الوطنية والدولية، وكذلك طرق الوصول المحلية إلى القرى؛
- ✓ زيادة عدد الموانئ وخاصة موانئ الحاويات؛
- ✓ زيادة قدرة توليد الطاقة في الهند، وتوسيع الشبكة لربط جميع المستوطنات الممكنة؛
- ✓ توسيع شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغطية البلاد، ولاسيما المحيطات وزيادة كبيرة في كثافة الهاتف؛
- ✓ توسيع شبكة الري وزيادة كفاءة المياه.

• زيادة وتحسين إمكانية الوصول

- ✓ زيادة إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي ووقود الطهي)؛
- ✓ زيادة إمكانية الوصول إلى شبكات البنية التحتية في المناطق النائية؛
- ✓ توفير كفاءة خدمة العملاء، وتحسين نوعية الخدمات: موثوقة وفي الوقت المناسب والنقل بالسكك الحديدية، وطرق وصول جميع المواسم إلى القرى، ومياه الشرب النظيفة، والاتصالات، وعرض النطاق الترددي العالي لتكنولوجيا المعلومات.

• البنية التحتية المستدامة والمرنة

- ✓ زيادة كفاءة شبكات البنية التحتية من خلال التقليل من التقنية والخسائر التجارية؛
- ✓ دمج الخدمات البيئية في المدن لضمان كفاءة استخدام المياه، والحد من النفايات وتقديم نتائج الصحة البيئية؛
- ✓ زيادة حياة البنية التحتية، وضمان تقديم خدمات أفضل من خلال فعالية عمليات التشغيل والصيانة؛
- ✓ تحسين إدارة البنية التحتية وتقديم الخدمات؛

✓ رفع مستوى البنية التحتية الجديدة للمناخ والمرونة للمخاطر.

4.3. فرص النمو في قطاع التصنيع من خلال قطاع الخدمات الهندي:

سيؤدي قطاع التصنيع أي الصناعات التحويلية في الهند دورا محوريا في تحقيق النمو المتوقع. وشدد رئيس الوزراء الهندي على أن التصنيع الذي ظل راكدا عند حوالي 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعدة عقود، يتطلب دفعة كبيرة للوصول إلى 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، حيث أطلقت مبادرة جعل في الهند لتحويل الهند إلى مركز التصنيع العالمي. وفيما يلي الفرص التي أبرزها رئيس الوزراء في قطاع التصنيع:

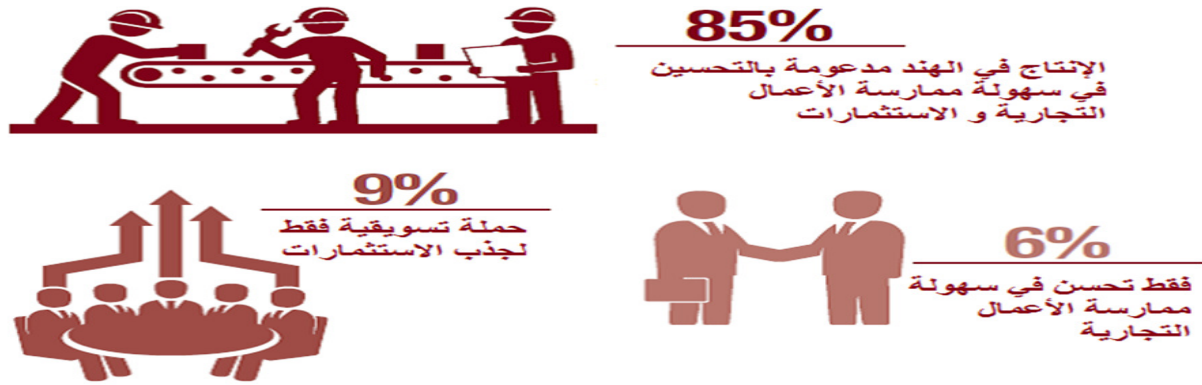
- إنشاء صندوق استثماري للهيكل الأساسية والبنية التحتية والهيكل الأساسية الخالية من الضرائب للمشاريع في قطاعات السكك الحديدية والطرق وغيرها؛
- فتح المزيد من قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء 50 مليون منزل وإنشاء 100 مدينة ذكية؛
- تحديث شبكة السكك الحديدية وإعادة تطوير المحطات وممرات السكك الحديدية الجديدة. وتوليد 175 جيجاواط من الطاقة المتجددة لشبكات النقل والتوزيع، والجسور، والطرق السريعة الوطنية، وشبكات السكك الحديدية للمترو.

ووفقا لتوقعات الحكومة وتقارير وسائل الإعلام، يمكن لقطاع الصناعات التحويلية في الهند أن يلمس تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانيات للقطاع لخلق ما يصل إلى 90 مليون وظيفة محلية بحلول عام 2025. وحتى نهاية أوت 2015، تلقت الحكومة المركزية مقترحات استثمارية تزيد على 3.05 مليار دولار أمريكي من مختلف الشركات، ويرتبط جزء كبير منها بمبادرة "جعل في الهند". وبالنظر إلى العقبات التي تواجهها بعض الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالأرض والعمل والضرائب على السلع والخدمات، يبقى أن نرى كم من هذه المقترحات سيترجم إلى تدفقات رأس المال والاستثمارات (Bimal Tanna at al, (2016), P7).

5.3. تصوّر التصنيع في رؤية 2030 بالهند :

- فسر 85٪ من المستطلعين على أن الحملة تشجع الإنتاج في الهند، إما من قبل الشركات الهندية أو الشركات متعددة الجنسيات؛
- بالإضافة إلى ذلك، اعتقد المستجيبون في هذه المجموعة أن الحملة أدت إلى تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية وجذب المزيد من الاستثمارات المالية الأجنبية؛
- وبصرف النظر عن نسبة 85٪ المذكورة أعلاه، فسرت نسبة 6٪ أخرى من أفراد العينة الحملة بأنها تعزز بشكل حصري تحسنا في سهولة ممارسة الأعمال التجارية؛
- رأى 9٪ فقط من أفراد العينة أن المبادرة كانت مجرد حملة تسويقية لجذب الاستثمارات المالية الأجنبية.
- ومن هنا ما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الحملة من خلال لغتها البسيطة تفسر على أنها مبادرة موجهة نحو الإنتاج / التصنيع.

وأشار المشاركون إلى أن الحكومة نفذت هذه المبادرات جزئيا. وعلاوة على ذلك، تختلف الاستجابات بين المستجيبين بناء على أولوياتهم. وكلهم يتشاطرون موضوعا مشتركا على الرغم من أن الحكومة تقود الحملة من خلال إجراءات رئيسية مثل إلغاء الضوابط التنظيمية وإصلاحات العمل والضرائب والرسوم الإعفاءات. وعلى الرغم من الإشارة إلى هذه الأمور في أغلب الأحيان، إلا أن هناك تدابير أخرى أيضا: حوافز لتنمية المهارات، ودعم البحث والتطوير والتكنولوجيا، وما إلى ذلك. ومع ذلك، هناك أرضية إضافية يتعين تغطيتها من قبل الحكومة، ولا يزال الأثر الكامل للمبادرة شعارا من قبل الشركات. وفي حين أن هذه التوصيات قد اعترف بها وأن الإجراءات اللازمة قد وعد بها، فإن التنفيذ كان بطيئا (Bimal Tanna at al, (2016) , (P19).



شكل رقم (07): تصور التصنيع لمبادرة جعل في الهند

Source : Bimal Tanna at al, (2016) , India Manufacturing Barometer: Winds of change,FICCI,P19.

6. قائمة المراجع:

- Hongni Zhang, (2010), **Research Hewlett Packard through its Value Chain**, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8; August 2010,p179.
- Heba Elsayed Tolba,(2015), The Effects of Global Value Chain (GVCs) on the Pattern of Trade, (ME15Dubai Conference) ISBN: 978-1-941505-26-7 , Dubai-UAE, 22-Paper ID: D526, p3.
- E. Armando et al, (2016), Business strategy and upgrading in global value chains: a multiple case study in Information Technology firms of Brazilian origin, RAI Revista de Administração e Inovação,p39. <http://dx.doi.org/10.1016/j.rai.2016.01.002> .
- Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), “Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities”, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing , Paris, p9, <http://dx.doi.org/10.1787/465f0d8b-en> .
- Patrick Low, (2016), Modes of Service Delivery and Global Value Chain Participation, Trade Hot Topics ,the Commonwealth, ISSUE 135,p1-2.
- Ramonette B. Serafica, (2016), Why Manufacturing Resurgence Will Mean More Services Not Less,PIDS, DISCUSSION PAPER SERIES NO. 2016-46, Philippines,P3.
- Ramonette B. Serafica (2016) , Why Manufacturing Resurgence Will Mean More Services Not Less,op cit ,P8.
- Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), “Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities”,op cit, p10 .
- Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), “Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities”, op cit ,p10 .

- Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), "Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities", op cit ,p11 .
- Rama Said and Abdel-Hamid Mamdouh , Services contribution to value chains : case study of the Egyptian ready-made Garment sector,the Egyptian Center for Economic Studies, Working paper No.191 , January 2018 .
- Cecilia Heuser and Aaditya Mattoo, Services Trade and Global Value Chains, the World Bank, Policy Research Working Paper 8126, 2017.
- Jason Dedrick " دراسة حالة الهواتف الذكية " WIPO .2017 ، التقرير العالمي للملكية الفكرية ، و آخرون ، رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية
- Konishi Yoko,Global Service Value Chain in Japan: Inbound tourism cases, RIETI Policy Discussion Paper Series 17-P-011, March 2017.
- Embassy of Switzerland in India, (2017) , INDIA: Economic Report 2016-17, 512.0 – BRUBR/ WEU/ SRU ,p9.
- <http://stats.oecd.org> ; 5 January 2018.
- OECD آخر قيم لمؤشرات سلاسل القيمة العالمية ظهرت سنة 2011 و ذلك حسب
- Karishma Banga, (2017) , Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment, CEP,p12.
- Karishma Banga, (2017) , Impact of Linking into Global Value Chains on Indian Employment, op cit,p13.
- OECD, (2014), India Policy Brief , ENHANCING GLOBAL VALUE CHAIN PARTICIPATION,p1-2.
- OECD, (2014) , India Policy Brief , ENHANCING GLOBAL VALUE CHAIN PARTICIPATION, op cit,p2.
- Rashmi Banga, (2016) , India's Global Value Chains: Integrating LDCs, Trade Express, Issue 4, ISSN 2414-4363,the Commonwealth,p3.
- <http://www.makeinindia.com/article/-/v/make-in-india-reason-vision-for-the-initiative>; 29 November 2017
- Aromar Revi, Anokhi Parikh & Gautam Bhan, (2010) ,India vision 2030, Bellagio ,p9.
- Aromar Revi, Anokhi Parikh & Gautam Bhan, (2010) ,India vision 2030, op cit ,p54.
- Bimal Tanna at al, (2016) , India Manufacturing Barometer: Winds of change,FICCI,P7.
- Bimal Tanna at al, India Manufacturing Barometer: Winds of change,FICCI, February 2016,P19.